PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM
OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود - ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

أمام

الدورة العادية الـ(٧١)

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك - الأربعاء ٢١ سبتمبر ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي في البداية أن أتقدم لمعاليكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيساً للدورة الواحدة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم التوفيق والسداد في أداء مهامكم ومسؤولياتكم، في ظل التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وأغتنم هذه الفرصة بالإعراب عن التقدير لسلفكم معالي السيد/ موغينز ليكيتوفت رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين الذي أدار أعمالها بكل حكمة واقتدار ونشاط.

كما لا يفوتني الاشارة إلى الجهود التي بذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بان كي مون أثناء فترة عمله خلال حقبة اتسمت بصراعات وتحديات أمنية وسياسية واقتصادية، مازالت ماثلة أمامنا، وتتطلع بلادي إلى الاستمرار في تضافر الجهود والتنسيق والعمل بشفافية لنتمكن من النهوض بهذه المنظمة الدولية وتعزيز قدراتها لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

إن حكومة المملكة العربية السعودية مازالت على حرصها لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة في سبيل الارتقاء بأداء منظمة الامم المتحدة بما يحقق الأهداف والمبادئ التي نص عليها ميثاقها وتعزيز الأمن والاستقرار والرفاه في عالمنا، والتصدي لحملات الكراهية، والتعصب، والطائفية، وأنماط التدخل في الشؤون الداخلية وزعزعة الاستقرار، وتهديد السلم والأمن العالميين. إننا أمام مرحلة مفصلية فإما ان نساهم في جهد جماعي يرتقي لحجم التحديات والكوارث التي نواجهها في العالم أو أن يسجل التاريخ اخفاقنا وضياع فرصة هامة لإنهاء دورات

الصراع وتهديد مستقبل الأجيال القادمة. إن نوع وحجم التحديات التي نواجهها يستدعي منا العمل الجاد نحو اصلاح منظومة الأمم المتحدة وزيادة فاعلية مجلس الأمن وتنشيط دور الجمعية العامة والرفع من كفاءة الأداء في جميع المنظمات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة، وإن المملكة العربية السعودية على استعداد مع بقية الدول الأعضاء في سبيل إعطاء دفعة جديدة لمسيرة الإصلاح حتى تتمكن الأمم المتحدة من مواكبة تطلعات القرن الحادي والعشرين وتتكيف مع احتياجات العام الحادي والسبعين من عمر المنظمة.

السيد الرئيس،

لا تزال القضية الفلسطينية تمثل تحديا مستمرا للأمم المتحدة منذ نشأتها، وما زالت إسرائيل ماضية في احتلالها العسكري، وممارساتها الإرهابية والعدوانية وحصارها وانتهاكاتها الخطيرة ضد القانون الدولي. دون خوف من معاقبة أو محاسبة. ولا يمكن لهذه القضية المزمنة أن تجد طريقها للحل إلا من خلال الاستجابة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري، وجنوب لبنان، وفقا لما نصت عليه قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، المعنية لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم لهذا النزاع.

إن من نافلة القول التذكير باستحالة تحقيق أي تقدم في عملية إنهاء النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي في ظل استمرار السياسات الاستيطانية والعبث بالهوية العربية الإسلامية والمسيحية لمدينة القدس الشريف، والإمعان في سياسة القمع التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالأزمة السورية، فما زال المجتمع الدولي عاجزاً عن اتخاذ القرارات الحاسمة لإنقاذ الشعب السوري من آلة القتل والتدمير والتهجير التي يستخدمها بشار الأسد، والتي أودت إلى قتل أكثر من نصف مليون انسان، وشردت أكثر من اثني عشر مليون سوري، وتدمير البلاد في أكبر كارثة إنسانية شهدها تاريخنا المعاصر. وفي سنين وتعقيدات هذه الأزمة المريرة، فقد ساهمت المملكة العربية السعودية بشكل إيجابي في جميع جهود الحل السياسي الرامية لانتقال سياسي في سوريا، وفقا لبيان جنيف١، ودعم المعارضة السورية المعتدلة وفقاً لبيانات فيينا، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤. كما عبرنا عن دعمنا لجهود مفوض الأمين العام السيد/ ستيفان دي مستورا في نطاق ولايته، وهنا نطالب مرة أخرى (رئيس مجموعة الدعم الدولية في سوريا) للالتزام بما تم الاتفاق عليه، والمضي قدماً لإنهاء الأزمة الإنسانية وحماية عملية الانتقال السياسي.

كما تحرص المملكة العربية السعودية على تقديم المساعدات الانسانية للاجئين السوريين في دول الجوار من خلال المساعدات المباشرة والحملات الشعبية لجمع التبرعات لإغاثة الشعب السوري.

السيد الرئيس،

بادرت المملكة العربية السعودية مع اشقائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على معالجة الأزمة التي مرت بها الجمهورية اليمنية من خلال المبادرة الخليجية التي حظيت بقبول دولي كبير وساهمت في إطلاق الحوار الوطني، وأوجدت أرضية لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، كما ساهمت بلادي بمبلغ يفوق ثلاثة مليار دولار لدعم الاقتصاد اليمني، ولكن الانقلاب الذي نفذه المتمردون الحوثيون وحلفاؤهم بدد آمال الشعب اليمني وهدد أمنه واستقراره.

لقد عملت بلادي باستمرار وبالرغم من الانتهاكات المتكررة من قبل ميلشيات الحوثي المتمردة وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح ومواليهم على دعم

خطوات لإعادة بناء الثقة والتمهيد للعودة إلى المفاوضات السياسية، وتقديم الدعم الكامل للمبعوث الأممي السيد/ اسماعيل ولد الشيخ أحمد مما مهد الطريق لبدء المشاورات السياسية في الكويت، الأمر الذي تجاوبت معه الحكومة اليمنية رغم تعنت الحوثيين وحلفاؤهم ورفضهم الالتزام بتعهداتهم وفقاً لإطار التفاوض المتفق عليه.

وعلى الصعيد الإنساني، لقد كانت المملكة العربية السعودية من أكبر داعمي العمليات الإنسانية في اليمن، فمنذ عام ٢٠١٥م، تجاوز المبلغ الإجمالي للمساعدات الإنسانية المقدمة لليمن ٤٧٠ مليون دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم توزيع المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثي.

السيد الرئيس،

مازالت بلادي ودول المنطقة في مواجهة التحديات الإيرانية المستمرة التي تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة والتدخل في شؤونها والإضرار بمصالحها ودعم المليشيات والعصابات الإرهابية في البحرين والكويت واليمن والعراق وسوريا ولبنان، وغيرها من المناطق. ويصاحبه في ذلك، تصاعد حاد في نشر خطاب طائفي خطير في منطقتنا العربية ودول العالم الإسلامي تغذيه إيران وتعمل من خلاله على تعميق النزاعات وإثارة النعرات الطائفية.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى الكف عن سياسات التفرقة والعنصرية والطائفية، والشروع في بناء علاقات إيجابية مع جيرانها تقوم على أساس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. غير ان ذلك لن يتحقق الا إذا بادرت الحكومة الإيرانية إلى مراجعة سياستها مع دول المنطقة وأعضاء الاسرة الدولية بشكل عام على النحو الذي يحقق الامن والاستقرار للجميع.

السيد الرئيس،

إن المملكة العربية السعودية تنادي باستمرار إلى حماية السيادة الوطنية لدول الأعضاء وتؤكد على أهمية أن تلتزم الأجهزة الدستورية في جميع الدول بالامتناع من أي اجراء يمس الحصانة الوطنية السيادية لبقية الدول أو يحد منها، ومن ذلك مثلا مبادرة الكونجرس الأمريكي في إقرار مشروع (جاستا) الذي يشكل تهديدا خطيرا للحقوق السيادية وخروجا على المبادئ المستقرة في القانون الدولي ويشكل بادرة لو انتهجتها دول أخرى لأدى ذلك إلى تقويض مبادئ التعامل الدبلوماسي بين الدول.

السيد الرئيس،

إن مكافحة الخطاب المتشدد والأيدولوجيا التي تغذي الإرهاب تقع في مقدمة الأولويات التي اهتمت بها المملكة العربية السعودية حيث بادرت بالتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب فكرا وتنظيما وأنشطة وعلى كل الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية. واعتمدت المملكة في ذلك على مبدأ أساسي مفاده، إن مواجهة الفكر الإرهابي يجب ان تكون مواجهه شاملة متناسقة، وان لا تقتصر على المعالجة الأمنية بل أن تتضمن ايضا اجتثاث الجذور الفكرية والدعائم المادية التي تتربى عليها هذه الظاهرة وتستند إليها. لقد دأب كبار العلماء والمفكرين في المملكة العربية السعودية على التحذير من خطر الفكر المنحرف المؤدي للإرهاب، وأصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة بيانات أكدت فيها على تحريم الخروج إلى مناطق الصراع والفتنة باعتبار ذلك أمراً محرماً ويدخل في دائرة الاجرام، ووصف المحرضين على ذلك بأنهم دعاة ضلال ويتوجب تعقبهم وعقابهم. وإننا نأمل أن تنحو المرجعيات والمؤسسات والجهات الدينية والفكرية في بقية الدول هذا النحو وأن يصدر عنها ما يسهم في التصدي للفكر الضال أيا كان منبعه.

السيد الرئيس،

إن تفاقم مسألة المهجرين والنازحين بسبب النزاع لهو أمر بالغ في الخطورة حيث وصلت أعداد اللاجئين ما يفوق ٢٠ مليوناً وعدد النازحين ٤٠ مليوناً، والأعداد تتزايد كل يوم في مقابل النقص في التمويل وغياب الآليات المناسبة للحماية.

وإن حكومة المملكة العربية السعودية تؤكد التزامها الكامل بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة للتعامل مع هذه الكارثة الإنسانية المتفاقمة، من خلال تقديم الدعم المناسب للدول المستقبلة للاجئين، وإيجاد آليات مناسبة للحماية، وقد استقبلت المملكة العربية السعودية ما يفوق ٢,٥ مليون لاجئ سوري و٢مليون لاجئ يمني وحرصت على تيسير الإقامة النظامية لهم وتوفير سبل التعليم والرعاية الصحية والعمل ولم تعاملهم كلاجئين، فضلاً عن توفير أماكن الإيواء والمدارس والعيادات الطبية في مخيمات المناطق الحدودية لمختلف اللاجئين.

إن المملكة العربية السعودية تعبر عن قلقها البالغ إزاء الخطاب العدائي والعنصري واللاإنساني ضد اللاجئين بصفة عامة والمسلمين منهم بصفة خاصة. ومن هذا ندعو جميع الدول والهيئات الإنسانية والمنظمات الدولية إلى أن تترفع عن أي خطاب عنصري وأن تعمل على رفع الوعي وتحمل المسؤولية وتقديم الحماية اللازمة للمهاجرين واللاجئين الذين يلوذون بالفرار من نيران السلطات الجائرة والجماعات الإرهابية والكوارث.

السيد الرئيس،

تؤكد المملكة العربية السعودية مجدداً على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع اسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وعلى وجوب قيام اسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على اتفاقية حظر الانتشار. كما تؤكد إن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي لا يأتي عن طريق السعي نحو امتلاك الأسلحة الفتاكة. ولا بانتهاج أسلوب الهيمنة والتدخلات في الشؤون الداخلية في دول المنطقة، بل عن

طريق إقامة علاقات مبنية على حسن الجوار والتعاون البناء. وفي هذا النطاق فإن المملكة العربية السعودية تندد بالتجارب النووية التي تجريها كوريا الشمالية وتعتبر أنها تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين وتنادي إلى التوصل إلى حل القضايا العالقة في تلك المنطقة بالطرق السلمية.

كما تولي المملكة العربية السعودية حالياً اهتماماً خاصاً بالتنمية المستدامة حيث اعتمدت العديد من الاستراتيجيات والسياسات والخطط والقوانين والمبادرات لتحقيقها وأعلنت عن رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ التي تتضمن خطة التنوع الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار فإن بلادي تركز على ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والعرض المسموح. وهذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهدافنا وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

وفي مجال المساعدات المالية المتنوعة للدول النامية فإن المملكة تعتبر واحدة من أكبر الدول المانحة للمساعدات في العالم خلال السنوات الأخيرة ويقدَر اجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى الدول النامية خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٤م بأكثر من ١١٥ بليون دولار أمريكي استفادت منها قرابة مائة من دول العالم في جميع القارات. وقد زادت نسبة مساعدات المملكة للدول النامية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات عن النسبة المستهدفة للعون الانمائي من قبل الأمم المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المانحة البالغة ٠,٧ % وشمل هذا العون مساعدات غير مستردة وغير مقيدة وقروضاً انمائية ميسرة مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية.

ولا بد لي في هذا السياق من الإشارة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يظل أمراً في غاية الصعوبة للشعوب التي تعاني من الاحتلال إذ أنه لا تنمية مع الاحتلال وعليه فإنه من الضروري التأكيد على التزام المجتمع الدولي بما تعهد به خلال المؤتمرات والقمم السابقة والمعنية بالتنمية المستدامة والتنمية الشاملة والعمل على إزالة المعوقات أمام الشعوب المحتلة، ونخص بالذكر الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة.

السيد الرئيس،

لم تعد ظاهرة التغير المناخي تشكل تهديداً للمستقبل بل أصبحت كارثة الحاضر أيضاً، لذا تؤكد المملكة العربية السعودية مجدداً التزامها بتحسين كفاءة الطاقة وذلك ادراكا منها لأهمية خفض الانبعاث كوسيلة لمكافحة تغير المناخ ودعم برامج التنمية المستدامة. كما تؤكد على مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" استناداً إلى الأولويات الوطنية وظروف كل دولة. ونبارك للعالم التوصل إلى الاتفاقية الشاملة للتغيير المناخي ونقدر الدور المتميز الذي بذله معالي الأمين العام للأمم المتحدة في التوصل إلى هذه الاتفاقية، ونأمل أن تنتهي خطوات التصديق عليها في الأجهزة الدستورية في المملكة العربية السعودية في القريب العاجل إن شاء الله.

وفي الختام فإن المملكة العربية السعودية وإيماناً منها بالدور الفعال الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة فإنها ستكون في مقدمة الدول الساعية لتحقيق كل ما فيه خير للبشرية وما نصبو إليه جميعاً من أمن واستقرار وتنمية، وسوف تستمر المملكة في أداء دورها الإنساني والسياسي والاقتصادي بحس المسؤولية والدعم الانساني والاجتماعي والحرص على العدالة، وهي المفاهيم التي كانت ومازالت تشكل المحاور الثابتة للعمل الدولي لبلادنا. وإننا نتطلع إلى تحقيق وتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م وانجاز كل ما يعود بالخير والرفاه على عالمنا والبشرية جمعاء. شكراً لكم السيد الرئيس والسلام عليكم ورحة الله وبركاته.